الأمم المتحدة

E/2014/L.16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
12 June 2014
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٤
البند ٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس المجلس، أوه جون (جمهورية كوريا)، بناء على مشاورات غير رسمية

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي عُقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ يشير أيضا إلى مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الذي عُقد في نيويورك في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ووثيقته الختامية[(١)]،

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.

(١) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

130614 130614 14-55290 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يشير كذلك إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ووثيقته الختامية[٢]،

وإذ يشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ووثيقته الختامية[٣]، وإلى المناسبة الخاصة المعقودة في سياق متابعة الجهود المبذولة من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، التي نظمها رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ووثيقتها الختامية[٤]؛

وإذ يشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ووثيقته الختامية[٥]،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٦٨/١ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والقرار ٦٨/٢٠٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، والقرار ٦٥/١٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ المتعلق بالآليات الابتكارية لتمويل التنمية، وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٩/٣٠ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ المتعلق بإنشاء عملية حكومية دولية شاملة للجميع معززة وأكثر فعالية للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية، و ٢٠١٣/٤٤ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣ المتعلق بمتابعة نتائج المؤتمر الدولي، وسائر قرارات الجمعية العامة والمجلس المتخذة في هذا الصدد،

وإذ يحيط علما بالموجز الذي أعدّه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى الذي عقده المجلس مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في نيويورك في يومي ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤[٦]،

---

(٢) قرار الجمعية العامة ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٣) قرار الجمعية العامة ٦٥/١.

(٤) قرار الجمعية العامة ٦٨/٦.

(٥) قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٦) A/69/83-E/2014/71.

وإذ يحيط علما أيضا بمذكرة الأمين العام عن الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تمويل التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥[٧]،

وإذ يعيد تأكيد توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٨] بأكمله بما يشمل جميع عناصره ونهجه الكلي، ويذكّر بالعزم على اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ توافق آراء مونتيري والتصدي للتحديات في مجال تمويل التنمية بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ يعيد أيضا تأكيد وجوب أن يتحمل كل بلد في المقام الأول المسؤولية عن تنميته وأنه لا مغالاة في التشديد على أهمية دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ يقر بضرورة تكملة الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى زيادة فرص تحقيق التنمية في البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني والاستراتيجيات الوطنية والسيادة الوطنية،

وإذ يقر بتأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في التنمية، ويسلّم بوجود دلائل على حدوث انتعاش متفاوت وهشٍّ، ويعرب عن تقديره للجهود المبذولة التي ساعدت في احتواء المخاطر الهامشية وتحسين ظروف الأسواق المالية والحفاظ على الانتعاش، وإذ يقر أيضا بأن التصدي الفعّال للآثار المترتبة على الأزمة يتطلب الوفاء في حينه بجميع الالتزامات المتعهد بها في مجال التنمية،

١ - يعيد تأكيد أهمية مواصلة الالتزام على نحو تام، وطنيا وإقليميا ودوليا، بضمان المتابعة الملائمة الفعالة لتنفيذ توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٨]، على النحو الذي أعيد تأكيده في إعلان الدوحة المتعلق بتمويل التنمية الذي اعتمده مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٩] وأهمية مواصلة بذل الجهود الدؤوبة لإقامة الصلات بين جميع الجهات المعنية في سياق الخطة الشاملة لعملية تمويل التنمية؛

---

(٧) E/2014/53.

(٨) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٩) قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق.

٢ - يكرر تأكيد أهمية الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة بوصفها مركز تنسيق عملية متابعة تمويل التنمية وضرورة مواصلة أداء هذا الدور لكفالة استمرارية العملية وحيويتها، ويعيد التأكيد في الوقت نفسه على ضرورة مواصلة تكثيف مشاركة جميع الجهات المعنية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، في متابعة الالتزامات المتعهد بها في مونتيري والدوحة والوفاء بها؛

٣ - يرحب بقرار الجمعية العامة القاضي بعقد مؤتمر دولي ثالث لتمويل التنمية بموجب قرارها ٢٠٤/٦٨ بشأن متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛

٤ - يرحب أيضا باختتام المشاورات المتعلقة بطرائق عقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

٥ - يكرر تأكيد ضرورة أن يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعزيز الدور الذي يضطلع به في النهوض بالاتساق والتنسيق والتعاون في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة وبوصفه منتدى تشارك فيه جهات معنية متعددة؛

٦ - يرحب، في هذا الصدد، بالجهود الجاري بذلها وفقا لقرار الجمعية العامة ١/٦٨ ومرفقه، من أجل تعزيز المجلس في إطار الولاية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، باعتباره هيئة رئيسية للمتابعة المتكاملة والمنسقة للوثائق الختامية لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين، ولضمان الاضطلاع بدوره الرئيسي في تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متوازن؛

٧ - يتطلع إلى تقريري لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة والفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة، على النحو المنصوص عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر للأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وإلى التقرير التجميعي للأمين العام، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٦/٦٨ المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، التي ستشكل عناصر مهمة في عملية التحضير للمؤتمر الذي ستسهم نتائجه إسهاما كبيرا في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بل وستدعم هذا التنفيذ؛

٨ - يشدد على ضرورة التنسيق بشكل فعال بين العملية التحضيرية للمؤتمر وأنشطة الإعداد لمؤتمر القمة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سعياً إلى تعزيز الاتساق والتقليل من تكرار الجهود إلى أدنى حد؛

٩ - يشجع مكتب تمويل التنمية التابع للأمانة العامة على مواصلة دعم لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة عن طريق تقديم خدمات الأمانة لها على نحو فعال، ومواصلة دعم عملية التحضير للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ضمانا لاتّباع نهج متّسق ومتكامل مع العمليات الأخرى ذات الصلة بالموضوع؛

١٠ - يشدد على ضرورة أن تشكل عملية متابعة تمويل التنمية سلسلة من الأحداث يسهم كل حدث منها في نشوء الحدث الذي يليه ويثريه، على نحو يؤكد الطابع الشامل للعملية ويحسّن استخدام الآليات القائمة والموارد المتاحة ويزيد من فعاليتها؛

١١ - يرحب بالمناقشات الموضوعية التي جرت أثناء جلسات الحوار السابقة الرفيعة المستوى التي عقدتها الجمعية العامة بشأن تمويل التنمية والاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى الذي عقده المجلس مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ويشدد على أن تلك المناقشات جزء لا يتجزأ من عملية متابعة تمويل التنمية حيث يدعم كل منها الآخر في سياق هذه العملية، بما يشمل التحضير للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

١٢ - يؤكد ضرورة مواصلة تحسين سبل الحوار بين الدول الأعضاء وممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أثناء انعقاد الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس، في إطار منتدى للتحاور بين الجهات المعنية المتعددة؛

١٣ - يرحب بازدياد تبادل الآراء والتنسيق، على مستوى الموظفين، مع المؤسسات المشاركة قبل عقد اجتماع المجلس الاستثنائي الرفيع المستوى؛

١٤ - يقر بالجهود التي يبذلها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتشاور مع الدول الأعضاء، لمواصلة العمل مع الممثلين المعتمدين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل تحسين جدول أعمال الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس وتنظيمه، والنظر في إيجاد نهج ابتكارية تشجع، في جملة أمور، مشاركة تلك المؤسسات على مستوى رفيع؛

١٥ - يطلب إلى رئيس المجلس أن يواصل، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، التعاون والتحاور بشكل وثيق مع المنظمات والجهات المعنية بشأن جميع عناصر التحضير للاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس، وبخاصة موعد عقد اجتماع العام القادم

وجدول أعماله، سعيا إلى عقد مناقشة عملية وموضوعية بصورة أكبر، يفسح فيها المجال للتحاور بشكل أفضل بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بإطار تمويل التنمية؛

١٦ - يرحب بالجهود المبذولة لإيلاء مزيد من الاهتمام للنظر في بند جدول الأعمال المتعلق بتمويل التنمية أثناء الدورة الموضوعية السنوية للمجلس، بما في ذلك خلال اجتماعاته المخصصة للتنسيق والإدارة، ويؤكد ضرورة مواصلة تحسين تلك الطرائق؛

١٧ - يشجع جميع الجهات المعنية على النظر في تنظيم حلقات دراسية وحلقات نقاش وإحاطات إعلامية في إطار الأعمال التحضيرية للأنشطة المذكورة أعلاه والمساهمة فيها، بغرض إبراز أهميتها وتوجيه الاهتمام إليها وتعزيز المشاركة فيها وإجراء مناقشات موضوعية بشأنها بصفة مستمرة؛

١٨ - يلاحظ المناقشات الجارية بشأن الآليات الابتكارية لتمويل التنمية، ويكرر في الوقت نفسه تأكيد ضرورة أن تكون هذه الآليات الطوعية مكمّلة لمصادر التمويل التقليدية لا أن تحل محلها؛

١٩ - يكرر تأكيد أهمية مواصلة تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، بناء على فهم واضح لولاية كل منها ولهيكلها الإداري واحترامهما؛

٢٠ - يرحب، في هذا الصدد، بالدعوة التي وجهها رئيس لجنة التنمية المشتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى رئيس المجلس للمشاركة في اجتماع اللجنة، ويلاحظ أن مشاركة رئيس المجلس في اجتماعات الهيئات الحكومية الدولية للمنظمات الدولية، حسب الاقتضاء، يمكن أن تسهم في عملية متابعة تمويل التنمية؛

٢١ - يشجع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، ولا سيما مكتب تمويل التنمية، على تبادل الآراء بانتظام، على مستوى الموظفين، مع مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، توخيا لتعزيز الاتساق والتنسيق والتعاون، على أن تعمل كل هيئة من هذه الهيئات وفقا للولاية الخاصة بها وهياكلها الإدارية؛

٢٢ - يكرر مناشدته الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة المحتملة النظر في إمكانية المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لمتابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مما سيسهّل الاضطلاع بعملية حكومية دولية شاملة معززة وأكثر فعالية لمتابعة تمويل التنمية، بما يشمل الإعداد لعقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.